أثر غياب التعداد السكاني على التخطيط التنموي في العراق

الباحث: علاء عبد الاله فيصل **أ.د. باسم عبد العزيز عمر العثمان**
مديرية تربية محافظة واسط **كلية الآداب-جامعة البصرة**
alaa03471@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر غياب التعداد السكاني في العراق منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٢٤ على التخطيط التنموي والاقتصادي، مع تسليط الضوء على المعوقات السياسية، الأمنية، والفنية التي أعاقت إجراء التعدادات السكانية خلال هذه الفترة. تتناول الدراسة تأثير غياب التعداد على القطاعات التنموية المختلفة، مثل توزيع الخدمات، النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وتبحث في التحديات المرتبطة بالتغيرات الديموغرافية الناتجة عن غياب قاعدة بيانات دقيقة.

كشفت نتائج الدراسة عن التأثيرات السلبية المتزايدة نتيجة غياب التعداد، مما أدى إلى فجوات معرفية واضحة أثرت على استدامة الخطط التنموية. وأظهرت الدراسة أن غياب التعداد ساهم في تعميق الفجوة بين النمو السكاني وتوزيع الموارد، بالإضافة إلى زيادة تحديات الفقر، البطالة، وضعف الاستثمارات الاقتصادية. كما أبرزت النتائج أن استمرار غياب التعداد يمكن أن يؤدي إلى مخاطر مستقبلية على التنمية المستدامة، ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لإجراء التعداد وتذليل العقبات المرتبطة به.

الكلمات المفتاحية: (التعداد السكاني، التخطيط التنموي، المعوقات السياسية، التحديات السكانية).

The impact of the absence of a population census on development planning in Iraq

Researcher

Alaa Abdel-Ilah Faisal

Wasit Governorate Education Directorate

Prof. Dr.

Basem Abdel-Aziz Omar Al-Othman

College of Arts, University of Basra

alaa03471@gmail.com

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the absence of a population census in Iraq from 1997 to 2024 on development and economic planning, highlighting the political, security, and technical obstacles that hindered the conduct of population censuses during this period. The study addresses the impact of the absence of a census on various development sectors, such as service distribution, economic growth, and social justice, and examines the challenges associated with demographic changes resulting from the absence of an accurate database.

The results of the study revealed the increasing negative effects resulting from the absence of a census, which led to clear knowledge gaps that affected the sustainability of development plans. The study showed that the absence of a census contributed to deepening the gap between population growth and resource distribution, in addition to increasing the challenges of poverty, unemployment, and weak economic investments. The results also highlighted that the continued absence of a census could lead to future risks to sustainable development, unless urgent measures are taken to conduct a census and overcome the obstacles associated with it.

Keywords: (population census, development planning, political obstacles, population challenges)

المقدمة:

تُعد التعدادات السكانية أداة أساسية لفهم التحولات الديموغرافية والتخطيط التنموي، إذ توفر بيانات دقيقة وشاملة حول السكان، وتوزيعهم، وتراكيبهم الاجتماعية والاقتصادية. غير أن العراق شهد انقطاعاً طويلاً في إجراء التعدادات السكانية منذ عام ١٩٩٧، مما أدى إلى فجوات معرفية أثرت سلباً على عملية التخطيط التنموي واستدامة التنمية. هذه الفجوة حرمت الدولة من أدوات قياس فعالة للظواهر السكانية، وأعاقت السياسات الهادفة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

يُعرف التعداد السكاني بأنه العملية الشاملة والمنهجية لجمع بيانات السكان وتحليلها، والتي تتضمن مؤشرات ديموغرافية مثل التوزيع الجغرافي، التركيب العمري والنوعي، والحالة الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف إلى توفير قاعدة معرفية يعتمد عليها في إعداد الخطط التنموية، تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان استدامة الموارد. وبالرغم من أن العراق أجرى عدة تعداد سكانية بين عامي ١٩٢٧ و١٩٩٧، إلا أن غياب التعداد منذ ذلك الحين أضعف قدرة الدولة على رصد التغيرات السكانية، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد على الصعيدين السياسي والأمني.

يرتبط غياب التعداد السكاني بعدة معوقات رئيسية، تشمل المعوقات السياسية المتمثلة في الصراعات الداخلية، المعوقات الأمنية الناجمة عن تدهور الاستقرار، إضافة إلى المعوقات الفنية المرتبطة بضعف البنية التحتية لإجراء التعداد. وقد أدى ذلك إلى غياب بيانات موثوقة تدعم سياسات الدولة في معالجة القضايا التنموية مثل الفقر، البطالة، التعليم، وتوزيع الخدمات.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل غياب التعداد السكاني في العراق وأثره على التخطيط التنموي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٤، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات المرتبطة بإجراء التعداد، واستكشاف الحلول المقترحة لتجاوز هذه التحديات وضمان استمرارية العملية مستقبلاً.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الآثار السلبية لغياب التعداد السكاني في العراق على التخطيط التنموي واستدامته. إذ يعاني العراق من انقطاع طويل في إجراء التعدادات السكانية، مما أفضى إلى غياب بيانات دقيقة وشاملة يمكن الاستناد إليها في وضع السياسات التنموية، خاصة مع تصاعد التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في البلاد. تبرز المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

١- ما تأثير غياب التعداد السكاني على التخطيط التنموي في العراق؟

٢- كيف انعكس هذا الغياب على استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

٣- ما هي المعوقات الأساسية التي تحول دون إجراء التعداد السكاني، وكيف يمكن التغلب عليها؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من أن غياب التعداد السكاني في العراق منذ عام ١٩٩٧ حتى الوقت الحاضر أدى إلى تأثيرات عميقة على التخطيط التنموي، ونتج عنه ضعف في استدامة القطاعات التنموية المختلفة بسبب نقص البيانات السكانية الدقيقة. وتفترض الفرضيات الفرعية ما يلي:

١- المعوقات السياسية والأمنية تمثل العائق الأكبر أمام إجراء التعداد السكاني.

٢- غياب التعداد السكاني أدى إلى تعميق الفجوة بين النمو السكاني وتوزيع الخدمات التنموية.

٣- يمكن أن يسهم استخدام التقنيات الحديثة وإجراءات الشفافية في تجاوز العوائق المرتبطة بإجراء التعداد السكاني.

ثالثاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر غياب التعداد السكاني في العراق على التخطيط التنموي، مع تقديم حلول عملية لتجاوز المعوقات الراهنة. كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- تقييم دور التعداد السكاني في دعم التخطيط التنموي في العراق.

٢- تحليل المعوقات السياسية، الأمنية، والفنية التي أعاقت إجراء التعدادات السكانية بعد عام ٢٠٠٣.

٣- استكشاف الآثار التنموية الناتجة عن غياب التعداد السكاني على القطاعات المختلفة.

٤- تقديم حلول ومقترحات لتذليل العقبات التي تحول دون إجراء التعداد السكاني واستدامته.

رابعاً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج البحث الوصفي والتحليلي والتاريخي، لتقييم أثر غياب التعداد السكاني على التخطيط التنموي في العراق، حيث تم تقسيم الفترة المدروسة إلى ثلاث مراحل زمنية رئيسية:

١- المرحلة ما قبل ٢٠٠٣: تحليل التعدادات السكانية السابقة وأهميتها.

٢- المرحلة ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تأثير غياب التعداد على التنمية في ظل الظروف السياسية والأمنية.

٣- المرحلة الحالية (٢٠٢٤): استشراف مستقبل التخطيط التنموي في ظل التعداد المزمع إجراؤه.

أولاً: الأهمية التاريخية للتعداد السكاني في العراق

١- التعداد السكاني في العراق: بداياته وتطوره

التعداد السكاني في العراق ليس مجرد عملية إحصائية لتحديد أعداد السكان فحسب، بل هو أداة استراتيجية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. بدأ الاهتمام بالتعداد السكاني منذ عهد الانتداب البريطاني، حيث أُجري أول مسح سكاني تقديري في عام ١٩٢٠. ورغم أنه لم يكن تعدادًا رسميًا، إلا أنه شكّل نقطة الانطلاق نحو تنظيم بيانات السكان وتحديد تقسيماتهم الدينية والاجتماعية.

مع تأسيس الدولة العراقية واستقلالها، تطورت عملية التعداد تدريجيًا، حيث أُجري أول تعداد رسمي عام ١٩٢٧، رغم التحديات الميدانية التي واجهته. تكررت محاولات التعداد على مدار العقود اللاحقة، حيث عُدّ تعداد ١٩٥٧ أبرز تلك المحاولات من حيث الدقة والشمول. كما شهد العراق في سبعينيات القرن الماضي قفزة نوعية في تنظيم التعداد، عندما تم استخدام الحاسبات الإلكترونية لأول مرة في تعداد ١٩٧٧، الذي اعتُبر الأكثر دقة وشمولية مقارنةً بالتعدادات السابقة.

شكل (١) التعدادات السكانية في العراق ١٩٩٧-٢٠٢٢

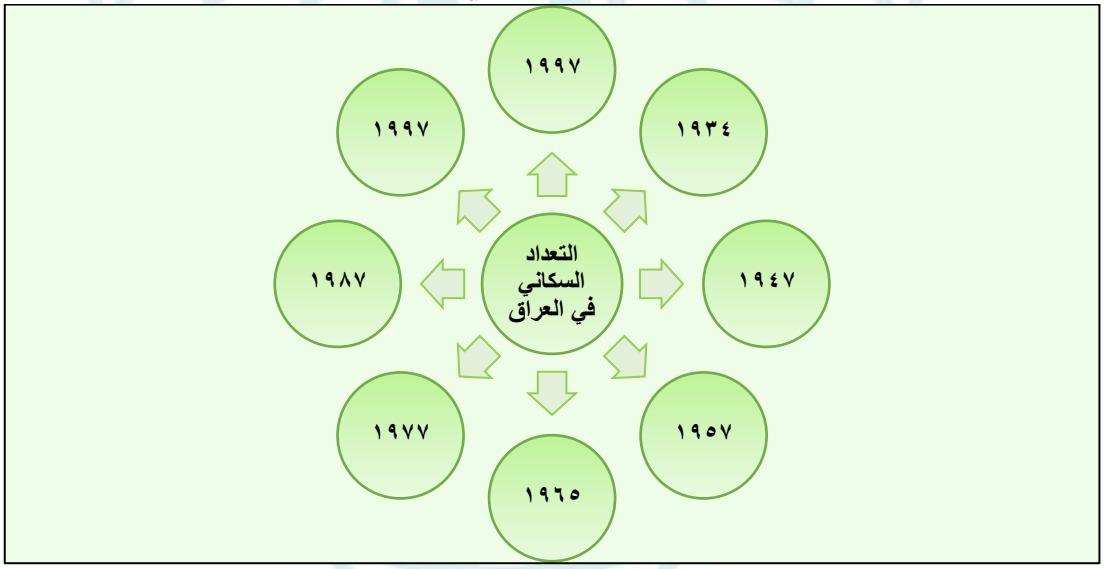

المصدر: من عمل الباحث

- تعداد عام ١٩٢٧:

بعد تأسيس الدولة العراقية ألفت الحكومة لجان خاصه من العدادين اتخذت الجوامع والمدارس والأماكن الحكومية مقرا لها في المدن والقصبات لجمع البيانات المطلوبة عن سكانها، وأما الأرياف فقد جرى إحصاء سكان بعض المناطق تخمينيا بينما لم يرد في التعداد أي ذكر لنفوس مناطق أخرى. بدأت عمليه جمع البيانات الإحصائية في تشرين الأول لعام ١٩٢٧ وانتهت في أواخر عام ١٩٢٨ لكنه لم

تمضي بضعة شهور على ذلك حتى تبين للسلطات الحكومية فشل هذه العملية فألغتها. وبالرغم من فشل عمليه التسجيل فانه لا يمكن إغفال ما قد يتوفر من بياناتها، إذ قدر عدد سكان البلاد خلاله (٢٩٦٨٠٤٥) نسمة [١].

- تعداد عام ١٩٣٤:

جرى هذا التعداد ابتداء من شهر أيلول من العام ١٩٣٤ وحتى تشرين الأول من العام نفسه وكان الهدف منه هو تنظيم دفاتر النفوس لأغراض الخدمة العسكرية وإجراء انتخابات للمجالس النيابية والبلدية، ولم يعني بالأغراض الإحصائية لذلك بوبت النتائج في جداول إحصائية بسيطة وقد ظهر أن المعلومات التي تم جمعها ناقصة لكونه يفتقر الى الخبرة العلمية والكثير من المعلومات الإحصائية، فضلا عن قلة ثقافة السكان في مجال التعداد، لذلك استؤنفت العملية مرة أخرى في عام ١٩٣٥ لتسجيل المتخلفين، لكن نتائجه بقيت يعتمد عليها لمدة طويلة حتى تم إلغاءها في ١٩٥٥/١٠/٢٢[٢]. وكانت نتيجة هذا التعداد أن بلغ عدد سكان (٣٦٠٥٠٠٠) نسمة[٣] .

- تعداد عام ١٩٤٧:

يعد هذا التعداد الذي جرى في ١٩٤٧/٧/١٩ أول محاوله ناجحة الى حدٍ ما، اتبعت فيها الطرق العلمية المعروفة آنذاك. حيث تم إجراءه خلال يوم واحد بالنسبة للمدن وعشره أيام من تاريخه في الأرياف. قام العدادين خلالها بزيارة العوائل والأفراد في مساكنهم وسجلوا البيانات والمعلومات المطلوبة. لكنه على الرغم من ذلك لم يخلو من النواقص وعدم الدقة لعدد من البيانات الواردة في الاستمارات، نتيجة لإغفال العدادين أو في ظل البيانات الخاطئة التي قدمها السكان عن عمد تجنباً للضرائب أو تهرباً من التجنيد أو لعدم الثقة بالسلطة الحاكمة، وأهمل فيه تسجيل الجاليات العراقية في الخارج وكذلك أبناء العشائر الرحالة والمتوطنة المنتشرين في الريف العراقي والبوادي الغربية الذين قدر عددهم فيما بعد بربع مليون نسمه[٤] . وقد بلغ عدد سكان البلاد خلال هذا التعداد (٤٨١٦١٨٥) نسمة[٥] .

- تعداد عام ١٩٥٧:

اجري هذا التعداد بعد مرور عشر سنوات على أول تعداد شامل عام ١٩٤٧ في ١٩٥٧/١٠/١٢ استنادا الى توصيات المنظمات الدولية في أجراء التعداد العام للسكان، والذي نصت على أن يجري التعداد كل عشر سنوات خلال شهر تشرين الأول من السنة، حيث استفادت الهيئات المشرفة عليه من أخطاء التعداد السابق وتجنب المشاكل والمعوقات التي أدت الى عدم دقه النتائج. حيث قام خلاله العدادين بتوزيع استمارة التسجيل على دور السكن قبل موعد التعداد بثلاثة أيام لتملأ من قبل رئيس

العائلة بمساعده العداد نفسه، وجمعت الاستمارات في اليوم المحدد للتعداد في جميع المراكز الإدارية، كما خصصت مده ٤٥ يوم من تاريخ التعداد الى المناطق الواقعة خارج تلك المراكز في الضواحي والقرى والبوادي ليتمكن القائمون والمشرفون على التعداد إنهاء مهمتهم على أكمل وجه. وكانت نتيجة هذا التعداد أن بلغ عدد سكان العراق (٦٥٣٨٠٠٠) نسمه. وقد نشرت البيانات التفصيلية لهذا التعداد عام ١٩٦٣ على شكل مجلدات لستة وثلاثون جدولاً، احتوت على بيانات توزيع السكان حسب (الفئات العمرية والنوع والبيئة والديانة والحالة الزواجية والعلمية والحرفة ومحل الميلاد ...الخ)[٦] .

- تعداد عام ١٩٦٥:

إن هذا التعداد لم يجرى في موعده المقرر كل عشر سنوات، أي في عام ١٩٦٧، بل أجري قبل موعده بسنتين، أي عام ١٩٦٥، حيث اتخذت الدولة كافة الإجراءات من أجل أنجاحه، فأتبعت طريقتي التعداد الفعلي في المدن والنظري في الأرياف وكذلك تسجيل العراقيين المقيمين خارج الوطن من قبل الهيئات الدبلوماسية، لكنه رغم الاستعدادات الضخمة التي أعدت لهذه العملية إلا أن نتائجها لم تكن شاملة ولم تظهر بنفس دقة نتائج تعداد ١٩٥٧، فهو لم يشمل كل سكان البلاد بسبب ظروف المنطقة الشمالية الاستثنائية التي كانت تسود فيها حركات الشمال آنذاك. وعليه فقد بلغ بموجب هذا التعداد مجموع سكان البلاد (٨٠٩٧٢٣٠) نسمة[٧] .

- تعداد عام ١٩٧٧:

يمثل أول تعداد يجري في العراق مستخدما في إظهار النتائج الأشرطة المغناطيسية والحاسبات الإلكترونية بإشراف وإعداد الجهاز المركزي للإحصاء، حيث تم طبع ونشر نتائجه بعد اقل من عام واحد من بداية الشروع به في يوم ١٩٧٧/١٠/١٧، وتميز عن سابقه بزيادة التفاصيل الإحصائية، إذ تضمن ٩٥ جدولا إحصائيا لسكان البلاد، تمثل توزيعهم الجغرافي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسكن. واستهدف هذا التعداد متطلبات خطة التنمية القومية والحاجات الوطنية الأخرى للإحصاءات والبيانات السكانية بما يضمن إجراء المقارنات الدولية على أسس علميه سليمه. واستخدم في إعداد نتائجه التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية والتصنيف القياسي العراقي للمهن والتصنيف الوطني للاختصاصات العلمية. ومن خلاله تبين أن عدد سكان البلاد بلغ (١٢٠٠٠٤٩٧) نسمة، عدا العراقيين خارج البلد والذين بلغ عددهم (١٢٩٠٠٠) نسمة[٨].

- تعداد عام ١٩٨٧:

اجري هذا التعداد بنجاح يوم ١٩٨٧/١٠/١٧ بطريقتي العد (الفعلي/النظري)، وأعلنت نتائجه بعد مده قصيره من إجراءه، حيث وزعت استمارة التعداد التي تضمنت ٧٥ حقلاً قبل يوم التعداد. فطلب من رب الأسرة أن يملئها على أساس هويات الأحوال المدنية أو أي وثيقة رسميه متوفرة. نشرت نتائجه النهائية في ١٢٦ جدول موزعه على ١٨ محافظه، والتي على أساسها بلغ عدد سكان العراق (١٦٣٣٥١٩٩) نسمة [٩]. وقد تأثر هذا التعداد بالأحداث العسكرية التي شهدها العراق خلال هذه الفترة وهي الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) والتي أثرت في إفراغ العديد من الوحدات الإدارية الحدودية مع إيران من سكانها وهجرتهم القسرية إلى داخل محافظاتهم أو إلى خارجها. الأمر الذي أثر على نتائج التعداد ودقته.

- تعداد عام ١٩٩٧:

يمثل هذا التعداد الذي تم إجراءه في يوم ١٩٩٧/١٠/١٦ آخر تعداد شهدته البلاد، حيث كانت تمر خلاله بظروف استثنائية، تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد ما بعد حرب الخليج الثانية، والتي فقد خلالها الكثير من الفئات الشابة، فضلا عن انفصال المحافظات الشمالية سياسيا واقتصاديا عن الدولة، والتي لم يجر التعداد فيها بل حسبت لها تقديرات سكانية على ضوء معدلات النمو خلال المدة (١٩٧٧ - ١٩٨٧)، يضاف الى ذلك هجرة الكثير من سكان البلاد وخاصة الذكور الى خارج العراق، وبالتالي فإن كل ذلك قد انعكست نتائجه سلبا على هذا التعداد السكاني الذي قدر خلاله عدد السكان بنحو (٢٢٠٤٦٢٤٤ نسمة)[١٠].

واستنادا الى النتائج المتحققة من التعدادات السكانية التي أجريت في العراق يمكن أن نلخص حجم الزيادة الحاصلة في سكان للبلاد ومعدلات نموها في الجدول (١) والشكل (٢) وعلى النحو الاتي:

جدول (١) حجم السكان في العراق ومعدلات نموها خلال المدة (١٩٢٧-١٩٩٧)

السنة	عدد السكان	مقدار الزيادة في حجم السكان	نسبة الزيادة في حجم السكان*	معدل النمو
1927	2968045	0	0	0
1934	3605000	636955	21.5	2.8
1947	4816185	1211185	33.6	2.2
1957	6538000	1721815	35.8	3.1
1965	8097230	1559230	23.8	2.7
1977	12000497	3903267	48.2	3.3
1987	16335199	4334702	36.1	3.1
1997	22046244	5711045	35.0	3.0

المصدر: اعتماداً على:

١- فاضل الأنصاري، مصدر سابق، ص٣٨، ٣٩.

٢- احمد نجم الدين، مصدر سابق، ص١٠، ١٢.

٣- عباس فاضل السعيدي، سكان العراق، مصدر سابق، ص٤٧، ٥٢.

شكل (٢) تطور حجم السكان في العراق ومقدار الزيادة فيها خلال المدة (١٩٢٧-١٩٩٧)

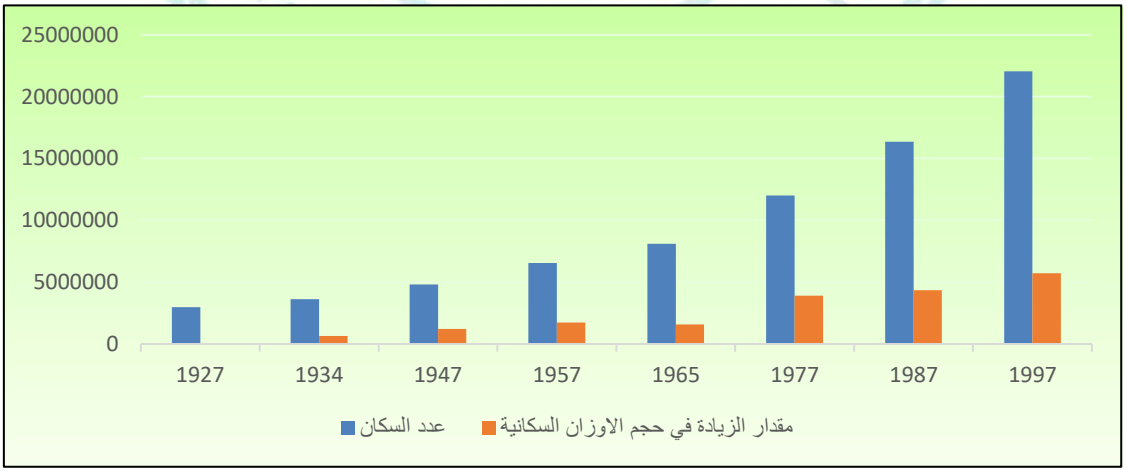

المصدر: اعتماداً على الجدول (١).

وعند التأمل في التعدادات السكانية المنجزة في العراق نرى أن أغلبها لم يصل إلى درجة من الدقة التي يمكن الاعتماد عليها للنهوض بمتطلبات خطط التنمية الوطنية، باستثناء تعداد ١٩٧٧ الذي كان أكثر دقة وشمولاً وتطوراً من التعدادات الأخرى، والذي يمكن أن نعتبر نتائجه من أسلم النتائج وأدقها حيث أنه استهدف متطلبات خطة التنمية القومية. واستخدم في إعداد نتائجه تصانيف دولية ومحلية تضمن إجراء المقارنة الدولية على أسس علمية سليمة.

ولكنه على الرغم ذلك فإننا نرى في الوقت نفسه أن رغبة إنجاز التعدادات السكانية من قبل الحكومات المتعاقبة كانت صادقة وذات عزم أكيد على الرغم من المواجهات الصعبة مع المعوقات والموانع التي حلت دون وصول البعض منها إلى المستوى المطلوب، ولعل من أبرز الأدلة على ذلك هو الإصرار الحكومي على إنجاز بعض التعدادات في أوقات قياسية وسريعة، على الرغم من الأزمات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعصف بالبلاد.

وبعد الذي تقدم كان من المفروض أن يستمر في أجراء التعداد السكاني كل ١٠ سنوات بحسب المدد البينية المتعارف عليها دستورياً بين التعدادات السكانية، ألا أن ذلك لم يحصل بسبب الظروف الأمنية المتردية التي شهدتها البلاد ما بعد عام ٢٠٠٣. ولكن فكرة إجراءه لم تنتهي، ففي الأول من شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٠ تم تحديد موعدا لإجراء تعداد سكاني في العراق، وتهيأ الجهاز المركزي للإحصاء لتوفير كافة المستلزمات المطلوبة، فتم طبع وإصدار استمارات التعداد والكراسات الخاصة في تعليم العدادين، لكنه فجأة تم تأجيل التعداد الى أشعار آخر[١١]، بسبب الوضع المتأزم الذي عاشته البلاد، ما بعد عام ٢٠٠٣، من الجانب السياسي والاقتصادي والأمني، فضلا عن الجانب الاجتماعي الذي تتشابك فيها العديد من الاعتبارات الثقافية والدينية والعرقية والطائفية التي يصعب فصلها. وبالتالي فإن كل ذلك مثل عائقا حال دون إجراء التعداد السكاني في العراق طيلة هذه المدة الطويلة نسبياً فيما بعد العام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٤، حيث بدا الاستعداد لإجرائه في ٢٠٢٤/١١/٢٠، أي بعد غياب سبع وعشرون عاماً.

ثانياً- الدروس المستفادة من تجارب التعدادات السكانية:

تميزت التعدادات السكانية السابقة في العراق بعدة ملاحظات هامة، يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- أهمية التخطيط والتنظيم المسبق لضمان شمولية ودقة التعدادات السكانية:

من خلال التجربة الأولى في تعداد عام ١٩٢٧، يتضح أن غياب التخطيط المسبق، خصوصًا فيما يتعلق بتوفير الكوادر المدربة وتحديد منهجية واضحة لجمع البيانات، يؤدي إلى نتائج غير دقيقة. هذه التجربة أوضحت الحاجة إلى وضع استراتيجيات محددة لضمان شمولية التعداد ودقته، خاصة في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية المتفاوتة.

ب- ضرورة الفصل بين الأهداف الإحصائية والسياسية في عمليات التعداد:

كان تعداد عام ١٩٣٤ نموذجًا للتعدادات ذات الطابع السياسي، حيث ارتبط بأهداف عسكرية وانتخابية دون تركيز على الأغراض الإحصائية والتنموية. من هذه التجربة يمكن استخلاص أهمية تجنب تسييس التعداد وربطه بأهداف تخدم مصالح فئوية، والتركيز بدلاً من ذلك على جمع بيانات دقيقة وشاملة تعزز التنمية الوطنية.

ت- الاستفادة من التجارب السابقة لتطوير منهجيات التعداد وتصحيح الأخطاء:

بدأت ملامح التحسن تظهر في تعداد عام ١٩٤٧، حيث جرى تطبيق أساليب علمية أكثر دقة رغم النواقص. أكدت هذه التجربة أن التعدادات اللاحقة يجب أن تستفيد من أخطاء الماضي، مثل تدريب العدادين بشكل أفضل وتعزيز الثقة بين السكان والحكومة لتقليل الإدلاء بمعلومات خاطئة أو ناقصة.

ث- التزام المعايير الدولية: خطوة نحو تحسين دقة وشمولية التعدادات:

يُظهر تعداد عام ١٩٥٧ نقلة نوعية من خلال اتباع توصيات المنظمات الدولية التي دعت إلى إجراء التعداد كل عشر سنوات وفق معايير محددة. هذه التجربة توضح مدى أهمية الالتزام بالمعايير الدولية لضمان دقة البيانات وقابليتها للمقارنة مع دول أخرى.

ج- دور التقنيات الحديثة في تعزيز دقة البيانات الإحصائية للتعدادات:

تميز تعداد عام ١٩٧٧ باستخدام الحواسيب والأشرطة المغناطيسية لأول مرة في العراق، مما ساعد على تقديم بيانات أكثر تفصيلًا ودقة. هذا يبرز أهمية الاعتماد على التقنيات الحديثة في جميع مراحل التعداد، من جمع البيانات إلى تحليلها، لضمان نتائج ذات موثوقية عالية.

خ- تأثير الاستقرار السياسي والأمني على شمولية ودقة التعدادات السكانية:

أظهرت تجارب مثل تعداد ١٩٨٧ و١٩٩٧ أن الظروف الأمنية والسياسية تؤثر بشكل كبير على دقة التعداد وشموليته. الحروب والأزمات الاقتصادية تؤدي إلى إفراغ مناطق سكانية أو تهجيرها، ما ينعكس سلبًا على دقة النتائج. يمكن استخلاص ضرورة تهيئة بيئة مستقرة قبل الشروع في التعداد.

ح- التعداد السكاني كأداة محورية للتخطيط التنموي المستدام:

رغم التحديات التي واجهتها جميع التعدادات، إلا أن أهميتها في دعم التخطيط التنموي تتجلى بوضوح. من تعداد عام ١٩٥٧ الذي قدم بيانات تفصيلية تُستخدم لتخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلى تعداد ١٩٧٧ الذي استهدف دعم خطط التنمية القومية، يتضح أن التعدادات الناجحة تمثل قاعدة معرفية لا غنى عنها.

ر- بناء الثقة المؤسسية من خلال التعدادات الناجحة والشفافية الإحصائية:

عكست التعدادات الناجحة مثل تعداد ١٩٧٧ إمكانية بناء الثقة بين المؤسسات الحكومية والسكان من خلال الالتزام بشفافية العملية وضمان استخدام البيانات لخدمة التنمية. هذه الثقة تُعتبر عاملًا أساسيًا لضمان تعاون السكان وتوفير بيانات دقيقة.

ز- التعداد السكاني كآلية لحل النزاعات وضمان عدالة توزيع الموارد:

تجربة التعدادات السابقة تشير إلى أن بيانات السكان يمكن أن تكون أساسًا عادلًا لتوزيع الموارد وتحديد احتياجات كل محافظة. ومع ذلك، فإن عدم شمولية التعدادات، كما في حالة تعداد ١٩٩٧، يبرز أهمية شمولية العملية لضمان العدالة التنموية بين المناطق المختلفة.

ثانياً: معوقات إجراء التعداد السكاني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣:

تختلف الأسباب والمعوقات التي تعرقل الجهود الرسمية والشعبية لإنجاز التعداد السكاني من حيث المنطلقات والاعتبارات عن مثيلاتها فيما قبل سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من أن أغلبها يندرج تحت تصنيفات عامة متشابهة، لأن المعوقات كانت قبل سقوط النظام تنحسر في الصعوبات الفنية والبشرية إلى جانب الظروف الاستثنائية من الناحية الاقتصادية أو العسكرية، فضلاً عن أن الاعتبارات السياسية تكاد تكون منعدمة إذا ما قيست ببقية الصعوبات والاعتبارات الأخرى، بينما نرى أن المعوقات السياسية تجلّت بعد سقوط النظام بنحوٍ أكثر تأثيراً من ذي قبل، وظهرت

معوقات نوعية لم تكن ذات تأثير جذري قبل سقوط النظام كالمعوقات العرقية والطائفية على سبيل المثال.

وعلى أساس ما تقدم يمكن أن نصنف هذه المعوقات إلى: معوقات سياسية، واقتصادية، وعرقية، وأمنية، وفنية[١٢] ، والتي سنوجز عرضها على نحو الآتي:

١- المعوقات السياسية:

تتمثل هذه المعوقات في وضع بعض الأطراف السياسية العراقية مصالحها في كفة، ومصلحة إجراء التعداد السكاني في كفة أخرى، لأن إجرائه يرتبط مع قضايا السيادة ووحدة الأراضي العراقية من الناحية السياسية، وحسم الخصومات والنزاعات بين بعض الأطراف السياسية المتصارعة بشأن بعض المناطق المتنازع عليها والتي تعد من أهم الموضوعات الخلافية وأشدها بين الأحزاب والتكتلات والتجمعات السياسية داخل العراق بعد ٢٠٠٣، إضافة إلى ذلك فأن التعداد يحدد طبيعة المسار الانتخابي في العراق، ولاسيما ما يخص إسناد المقاعد البرلمانية وتحديد نصيب كل محافظة من هذه المقاعد على الدستور، الأمر الذي يؤدي بهؤلاء في الغالب للوقوف ضد إجراء التعداد أو ضد من يرغبون بإجرائه، أو عرقلة إجرائه إذا لزم الأمر حفاظاً على مصالهم السياسية.

٢- المعوقات الاقتصادية:

لا ترتبط هذه المعوقات بعجز الحكومة العراقية عن توفير التمويل اللازم لإجراء التعداد وإنما ترتبط بسلب أو منح بعض المزايا المالية والمخصصات التي تتمتع بها القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها وولاءاتها، ومصير بعض المناطق النفطية بالعراق وما تدره من ثروات مالية، كون أن إجراء التعداد سيحتم إجراء تغييرات في الموازنة العامة الاتحادية، خاصةً وإن توزيع الحصص المالية للمحافظات مرتبط بعدد سكانها، وهذا الأمر بحد ذاته يمثل بيئة صراع وخلاف مع بعض المحافظات الباحثة عن زيادة حصصها المالية مقابل نسبة عدد سكانها، ومنها محافظات إقليم كردستان التي لو تم إجراء التعداد فيها إنها ستحصل على حصتها من الموازنة مقابل نسبة عدد سكانها التي تسببت في خلاف دائم بين الإقليم والحكومة المركزية، وخاصة بعدما قررت بغداد خفض حصة الإقليم إلى ١٢.٦% بدلاً من ١٧%، بسبب التفاوت في تقديرات عدد سكان الإقليم بين الطرفين.

٣- المعوقات العرقية:

ترتبط هذه المعوقات بتعدد القوميات والأديان والمذاهب الممتدة والمتشاركة اثنيا عبر الحدود مع دول الجوار الجغرافي للعراق، والتي تمثل حالة فريدة من نوعها يعيشها هذا البلد، تسببت في مشكلة مزمنة انعكست على استقرار الأنظمة المتعاقبة على حكمه، والصراع الداخلي على السلطة فيه من جانب، وتعطيل إجراء التعدادات السكانية فيه من جانب آخر. ولعدة أسباب، منها أن الأكراد يعدون التعداد فرصة لإظهار قوة العرق الكردي وغالبيته في مناطق النزاع، إذ يهدفون من خلاله إلى ضم المناطق المتنازع عليها لتحقيق تقدم في ملف تقرير المصير، أما العشائر العربية العراقية فإن بعضهم يرونه الأنسب لإظهار تكتلها السكاني في إطار تلك المناطق أو الأقضية التابعة لها، والبعض الآخر منهم يراه نذير شؤم بزوال نفوذهما، وإظهار ضعفها وأقليتها. فضلا عن ذلك كله فإن ما تحتويه استمارة التعداد من تصنيفات قومية أو دينية أو عرقية يعد مثالا صارخا لمدى الخلاف العرقي والديني والقومي المشحون بين الطوائف، والذي بسببه كما يرى البعض تعطل أجراء التعداد كثيراً.

كما إن هذا يأتي من خلال إن الاستثناء والتهميش الذي تقوم به بعض الجماعات ذات الأعراق والديانات والمذاهب والطوائف المختلفة والتي تحرص على عدم إجراء التعداد في ظل حصولها على بعض المكاسب السياسية وهيمنتها على مرافق ومؤسسات الدولة، خوفا من تغيير الخريطة السياسية والدينية والمذهبية والقومية التي تم تشكيلها بعد عام ٢٠٠٣[١٣].

٤- المعوقات الأمنية:

يعد الاستقرار الأمني في بلد كبير مثل العراق شرطاً أساسياً من شروط التفكير في إجراء تعداد سكاني من عَدَمِهِ، حيث أن الظروف الأمنية المضطربة في البلاد كانت سبباً من أسباب تأجيل إجراء التعداد الأحدث، لاسيما في عام ٢٠٠٧ حينما عمت حالة من الاحتراز المذهبي والطائفي على مدار عامين متتاليين بسبب انتشار تنظيم القاعدة والمجموعات المسلحة، التي كانت تمثل السبب المباشر في مخاوف الدولة من توظيف الظروف المحيطة بإجراء التعداد السكاني من قبل جماعات العنف المسلح والجماعات الإرهابية المتطرفة، مالم توفر الاحتياطات الأمنية المحكمة التي كان العراق يفتقدها في كثير من الأحيان والظروف، فضلا عن خشية الدولة بشأن إجراء التعداد الذي قد ينذر بحدوث حرب داخلية تتواجه فيها أطراف الصراع من القوميات والأعراق والمتنفذين.

٥- المعوقات الفنية:

تتمثل هذه المعوقات في العجز عن تهيئة الساحة العراقية لشروط ومعايير خصائص التعداد الناجح، وعدم قدرة الحكومة العراقية على التحكم في الحركة الديمغرافية للسكان في العديد من المحافظات والمدن والأرياف. وإضافة إلى عدم امتلاك وزارة التخطيط العراقية الحق الدستوري المستقل في إجراء التعداد السكاني، ومن ثم حاجتها إلى تحقيق التوافق الكامل بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب بشأن إجراء التعداد، فضلا عن ذلك كله فإن اعتراض أكثر من محافظتين يعد كفيلاً بعرقلة مشروع التعداد نيابياً ودستورياً.

وفضلا عن ذلك فإن تمرس الحكومات العراقية فيما بعد العام ٢٠٠٣ على تسيير شؤون الدولة على وفق خطط تقديرية، أدى مع مرور الوقت إلى استسهال تأجيل التعداد السكاني والاعتماد على مثل تلك النوعية من الخطط.

وفي خلاصة الكلام نرى من خلال الاستقراء العام لمعوقات التعداد السكاني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ أن الاعتبارات السياسية والصراع على الثروة في العراق هما المتحكم الرئيس والغالب على جميع معوقات التعداد في البلاد، بينما المعوقات الأخرى كالعرقية مثلا فإنه يمكن التغلب عليها في حال تقديم ضمانات قبل إجراء التعداد، وبتحقيق الرفاه دون تمييز بين الجميع على المستوى الرسمي للدولة والقانون، كما إن المعوقات الأمنية والفنية أو التقنية ليست بالمعضلة الكبيرة هي الأخر والتي يمكن تلافيها بشيء من الحزم والتطوير. ولكن تأثير هذه المعوقات الأخيرة يبقى قائما إذا مالم يتم تذليل العقبات السياسية والقانونية في البلاد.

ثالثاً: الآثار السلبية لغياب التعداد السكاني على مستقبل التنمية في العراق:

تمثل أهداف التنمية المستدامة منظومة شاملة لتحقيق التقدم والازدهار على مختلف الأصعدة، وتشمل مؤشرات رئيسية مثل التعليم الجيد، والصحة الجيدة، والقضاء على الفقر والجوع، والحد من البطالة، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. غير أن تحقيق هذه الأهداف واستدامتها يعتمد بشكل أساسي على وجود قاعدة بيانات سكانية دقيقة وشاملة.

تشكل البيانات السكانية، بما تتضمنه من معلومات ديموغرافية عن السكان مثل التركيب العمري والنوعي، والحالة الديموغرافية والاجتماعية المتعلقة بالزواج، والحالة التعليمية والدينية، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بقوة العمل والتركيب الاقتصادي، الأساس الذي يمكن من خلاله وضع

خطط تنموية فعالة. لذا، فإن غياب هذه البيانات يشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق التنمية المستدامة، مما يبرز أهمية التعداد السكاني كأداة أساسية لضمان مستقبل مستدام للعراق(١٤).

إن غياب التعداد السكاني في بلد مثل العراق أو إهماله يعد نذير تراجع كبير ومدوٍ في كافة القطاعات التنموية للنشاط الإنساني على اختلافها وتنوعها، خاصة وأن التنوع السكاني في هذا البلد يمثل ثروة يجب أن توظف وتستغل بالنحو الأمثل. لأن غياب التعداد وبتقادم الأعوام سيؤدي إلى تغييب كافة مؤشرات القياس والتغير بالزيادة أو النقصان لمختلف القطاعات فيه، ومن ثم تستحيل بذلك كافة الرؤى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية والزراعية والخدمية.

وإن المتأمل في الحركة السكانية وعلاقاتها بالتنمية والتنمية المستدامة طول غياب التعداد خلال السنوات الماضية، أي منذ سقوط نظام الحكم السابق وحتى عام ٢٠٢٤ حيث إجراء التعداد، سيلاحظ الآثار السلبية الآتية(١٥) :

١- بقاء البلاد في مواجهة مستمرة لمشكلة النمو السكاني وكيفية التحكم في درجة الخصوبة السكانية المؤثرة فيه، وإن هذا الأمر يؤكد لنا بأن سياسات العراق الوطنية لا تولي إلا قدراً محدوداً من الأهمية للمشكلة السكانية، لإن غياب التعداد والاعتماد على المؤشرات التقليدية السائدة (الإسقاطات السكانية)، حرم وسيحرم هذا البد من تبني السياسات الأكثر فاعلية في خفض الخصوبة، وعلى رأسها سياسة التخطيط العائلي، التي بإمكانها خفض الخصوبة إلى معدل ٢.١٩ طفل لكل امرأة.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية انخفاض مؤشرات معدل النمو السكاني بفعل انخفاض نسبة الخصوبة خلال الأعوام الثلاثين الماضية من ٦ مواليد أحياء لكل امرأة في سن الإنجاب خلال الثمانينيات من القرن الماضي إلى ٤ مواليد أحياء لكل امرأة في ٢٠١٧. إلا إن الوضع لا زال يشير إلى بقاء معدل الإعالة الاقتصادي للسكان مرتفعاً، الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وتقليص فرص الاستثمار المحلي.

٢- معاناة المخطط العراقي في إدراك حجم التباين الحادث في معدلات النمو السكاني داخل المحافظات العراقية، وصعوبة وضع الخطط الناجحة للتحكم فيها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق التوازن بين حجم السكان من جهة، وتوزيع الخدمات بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي وسكاني متوازنة في مختلف مناطق الدولة من جهة أخرى.

٣- ظهور تهديد متنام لتماسك البنية السكانية بالعراق نتيجة الهجرة إلى خارجه، حيث إن غياب التعداد ساعد في عدم التمكن من ضبط حركة الهجرة الخارجية ومعرفة مستوياتها بالدقة التي تساعد على مواجهتها أو احتوائها، إذ إنه لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد العراقيين المهاجرين إلى الخارج، باستثناء المؤشرات التقديرية للأمم المتحدة التي تفيد بتجاوزهم حد المليون مهاجر، في حين توجد هنالك تأكيدات صادرة عن البعثة الأوروبية لشئون اللاجئين بأن العراق على رأس الدول التي يطلب مواطنوها حق اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي وبنسبة أكثر من ٢٥ % من إجمالي طلبات اللجوء، لذا باتت هذه المشكلة مثيرة للقلق وأصبحت تشكل خطراً يهدد الوجود السكاني والتنمية في العراق، وتستمر هذه المشكلة في ظل عدم إحصاء العراقيين في الخارج ضمن تعداد ٢٠٢٤.

٤- اتساع نطاق العمل غير المهيكل، وشيوع التكيُّف مع اقتصاد يعجز عن توفير فرص العمل اللائق القادر على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين، أدى تراجع القطاعين الزراعي والصناعي إنتاجياً، وارتفاع معدلات الفقر، ومحدودية دور القطاع الخاص، وانخفاض مخصصات النفقات الاستثمارية في الموازنة العراقية، وهذه الأسباب جميعها تكرست نتيجة لغياب المؤشرات الصادقة والشفافة للتعداد السكاني.

٥- فشل خطط التنمية الخمسية كافة، ومجمل الخطط الطويلة والقصيرة، بفعل غياب التخطيط التنموي المبني على رصد دقيق وواقعي لأعداد السكان بالعراق؛ الأمر الذي غابت في ظله أسس العدالة الاجتماعية والحقوقية وانتفت فيه المبادئ الأخلاقية والأطر القانونية والدستورية الضامنة للتوزيع العادل لثمار التنمية، فضلاً عن تنامي الفساد واحتكار الثروات في ظل غياب الحوكمة وحسن الإدارة.

٥- صعوبة تحقيق أهداف خطط التنمية الخمسية كافة، وتنفيذ مجمل الخطط الطويلة والقصيرة، بفعل غياب التخطيط التنموي المبني على الرصد الدقيق والواقعي لأعداد السكان بالعراق، الأمر الذي غابت في ظله أسس العدالة الاجتماعية والحقوقية وانتفت فيه المبادئ الأخلاقية والأطر القانونية والدستورية الضامنة للتوزيع العادل لثمار التنمية، فضلاً عن تنامي الفساد واحتكار الثروات في ظل غياب الحوكمة وحسن الإدارة.

٦- صعوبة حصول الباحثين وخاصة في مجال البحث الديمغرافي على الكثير من البيانات الواقعية الكافية لتغطية مجال البحث في دراستهم، والتي تعد في حال تم استثمار ما يرد من أفكار بين طياتها،

قاعدة الأساس للمخططين وأصحاب القرار في الدولة، التي ستساعدهم على النهوض بالواقع التنموي البلاد.

ونستخلص بذلك مما تقدم بأن أي قطاع من قطاعات الدولة في العراق لا يكاد يخلو من المظاهر السلبية التي تكون ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بقضية غياب التعداد السكاني وإن بقاء الحال على ما هو عليه من هذا الإهمال سيجعل قضية التنمية في البلاد محفوفة بمخاطر عديدة قابلة للانفجار في أي وقت وفي وجه الجميع، خاصة وإننا نعاني اليوم من تنامي الآثار السلبية في الحيز الصحي والتعليمي والبيئي والغذائي للتنمية في العراق، نتيجة لما تعانيه البلاد من نمو مطرد في حجم السكان والذي في حال لم يتم تنظيمه سيؤدي إلى مخاطر وآثار جسيمة على النظام البيئي العام في البلاد من جهة وعلى التوازن بين توزيع الخدمات ومعدلات نمو السكان في مختلف محافظاته من جهة أخرى.

رابعاً: بعض الحلول مقترحة لإجراء التعداد السكاني في العراق واستمراريته:

إن النظر إلى واقع البلاد في ظل غياب التعداد السكاني وعدم إجراءه خلال الأعوام الماضية، نتيجة لوجود وتنامي العديد من المعوقات التي وقفت حائلا دون إجراءه، يعكس لنا مدى حجم الهواجس البينية بين الأطراف السياسية والحزبية وحتى بين عموم الجماهير العراقية، التي لابد من وضع حلول ومقترحات آنية ومستقبلية تساعد على تذليل عقباتها وهذا لا يتم إلا من خلال دعم الثقة، وتعزيز الانتماء الوطني، وتقديم الولاء للوطن والأرض على حساب الولاءات الحزبية والمذهبية والطائفية. خاصة وإن إجراء التعداد فيه مصلحة البلاد ككل من كافة النواحي.

وفي هذا الصدد يمكن وضع العديد من المقترحات التي قد تساعد في حال تطبيقها على حل أو تذليل العقبات التي تحول دون إجراء التعداد في البلاد، والتي من أهمها ما يأتي:

١- دعوة أطراف العملية السياسية في البلاد كافة بمبادرة من الحكومة العراقية للاتفاق على آليات إجرائية يكون من شأنها تعرية التعداد السكاني للبلاد من اعتباراته السياسية والحزبية والمذهبية والقومية بحيث يتخلى الجميع عن تسيس التعداد التزاماً بقانون الإحصاء العام في البلاد.

٢- تقديم الحكومة العراقية الضمانات القانونية والدستورية التي تلزمها بعدم توظيف نتائج التعداد سياسيا في شؤون الانتخابات والتغيير الديمغرافي للسكان وشؤون الأعراق والقوميات والأديان، وإنما تُقَصر

توظيف نتائجه في خطط التنمية الاجتماعية والصناعية والزراعية والتجارية وقضايا مواجهة الفقر ومشكلات التعليم والإسكان.

٣- على الجهات المختصة المتمثلة في وزارة التخطيط أن تسعى جاهدةً للوصول إلى الشكل والمحتوى الأمثل لاستمارة التعداد، مع التوصية بأن تتضمن الاستمارة الاعتبارات القومية والدينية والمذهبية، لأهميتها في عدم سيادة طائفة أو مذهب على الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى استئثار أو سيادة أو طغيان فئة أو قومية أو طائفة على الأخرى بدون واقع تعدادي يشير إلى ذلك، علماً التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٢٤ قد استثنيت منه هذه الفقرة.

٤- أن تُقدم الدولة تعديلات دستورية تحفظ للعملية الانتخابية تطبيقات أكثر نزاهة وعملية، بحيث يحرر التعداد السكاني من قيود هذه العملية تدريجياً ومرحلياً، وذلك من خلال تشريعات تعديلية للمادة (٤٩) من الدستور*، لتسمح بتحديد نواب البرلمان الممثلين عن كل محافظة، على وفق عدد الناخبين لا عدد السكان كما هو قائم الآن، الأمر الذي سيزيل الكثير من الشكوك والمخاوف والمشكلات بشأن التعداد من جهة، والصراعات البينية بين المحافظات من جهة ثانية، والزيادات الصارخة والمتوقعة في عدد نواب البرلمان العراقي خلال السنوات المقبلة من جهة ثالثة.

٥- القيام بجهود مكثفة تتبناها الجهات الحكومية تستبق إجراء التعداد بمدة كافية، من أجل حل أبرز المشكلات العالقة والمعوقة لإجراء التعداد، وفي مقدمتها المشكلات السياسية، إلى جانب تجريب بعض المحاولات والعوامل المساعدة مثل إمكانية تحييد الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بالتعداد لدى الفرقاء السياسيين، وتقديم بعض المزايا المالية للمشاركين في التعداد على المستوى الشعبي وعلى المستوى الرسمي للمحافظات.

ومن خلال ما تقدم يتضح بأن معوقات إجراء التعداد في العراق وإن تعددت جوانبها، إلا إن قطب رحاها يدور حول ما شهدته وتشهده البلاد من خلافات واختلافات سياسية خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحالي، التي أثقلت كاهله وألقت بشباكها على أهم القواعد التي تدور حولها عجلة التنمية في البلاد وهو إجراء التعداد. ولذلك يجب على الحكومة الحالية أن تسعى جاهدة لإجراء عملية التعداد السكاني في البلاد وتجاوز هذه المعوقات من خلال وضع آليات وبروتوكولات موثَقة بأُطر قانونية محلية ودولية خاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار اعتماد التقنيات الحديثة في التعداد من دون استخدام الوسائل التقليدية (الورقة والقلم)، بغية توفير الوقت والجهد وتحقيق المضمونية والأمان، في ظل

الاستعانة بخبرات وتجارب الدول التي لازالت مستمرة في إجراء التعدادات بمدد بينية منتظمة وفق ما متفق عليه دوليا وعالميا. لكي يصبح المرتكز والقاعدة الرئيسة التي تبنى على أساسها الخطط التنموية الحالية والمستقبلية في البلاد، وهذا ما نأمل أن يتم في التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٢٤ وما سيأتي بعده.

الاستنتاجات:

١- أظهرت الدراسة أن غياب التعداد السكاني في العراق منذ عام ١٩٩٧ أدى إلى فجوات كبيرة في قاعدة البيانات السكانية، مما أثر سلباً على قدرة الدولة على التخطيط التنموي المستدام. فقد حُرمت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من بيانات دقيقة تعكس واقع النمو السكاني والتوزيع الجغرافي، مما تسبب في تفاقم التحديات التنموية.

٢- أكدت الدراسة أن غياب التعداد السكاني ساهم في إعاقة التخطيط العادل لتوزيع الموارد والخدمات بين المحافظات. فقد ظهرت تباينات واضحة في معدلات النمو السكاني والخدمات المقدمة، حيث تفاقمت المشاكل التنموية في المحافظات الفقيرة والريفية مقارنة بالمراكز الحضرية التي استأثرت بالنصيب الأكبر من الاهتمام.

٣- أشارت النتائج إلى أن المعوقات السياسية، الأمنية، والفنية لعبت دوراً محورياً في تعطيل إجراء التعداد السكاني، حيث تسببت النزاعات السياسية والصراعات المسلحة في تأجيل التعداد مراراً، بينما زاد ضعف البنية التحتية وانعدام الاستقرار من صعوبة تنفيذه.

٤- أدى غياب التعداد إلى تفاقم المشاكل السكانية، مثل عدم القدرة على إدارة معدلات النمو السكاني المرتفعة أو السيطرة على الهجرة الداخلية والخارجية. وقد ساهم ذلك في خلل ديموغرافي كبير، مع تركز سكاني مرتفع في بعض المناطق ونقص واضح في مناطق أخرى.

٥- كشفت الدراسة عن آثار سلبية عميقة على القطاعات التنموية بسبب غياب التعداد، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تدهور القطاع الزراعي، انتشار العشوائيات، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية. كما زادت معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، مما زاد من الضغط على البنية التحتية في المناطق الجاذبة للسكان.

٦- أكدت النتائج أن غياب التعداد السكاني أثّر على فعالية خطط التنمية الوطنية، حيث فشلت السياسات في تلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة، لا سيما في المناطق الريفية والحدودية. وقد أضعف ذلك من استدامة التنمية في العراق، وزاد من تعقيد المشهد الاجتماعي والاقتصادي.

الهوامش والمصادر :

١ – فاضل الأنصاري، سكان العراق، ط١، مطابع الألف باء–الأديب، دمشق، ١٩٧٠، ص٣٨.
٢ – عبد الحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، ط١، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص٥٨.
٣ – فاضل الأنصاري، مصدر سابق، ص٣٩.
٤ – احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق– دراسات في أسسه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية، بلا(ط)، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٩.
٥ – فاضل الأنصاري، مصدر سابق، ص٣٩.
٦ – احمد نجم الدين، مصدر سابق، ص١٠.
٧ – عباس فاضل السعيدي، سكان العراق دراسات في أسسه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية، ط١، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ٢٠١٦، ص٤٧.
٨ – احمد نجم الدين، مصدر سابق، ص١١–١٢.
٩ – عباس فاضل السعيدي، مصدر سابق، ص٥١–٥٢.
١٠ – المصدر نفسه، ص٥٢.
* تم استخراج معدل التغيير الحاصل في حجم السكان من خلال المعدلة الآتية:
معدل التغيير = [(القيمة الجديدة – القيمة القديمة)] ÷ (القيمة القديمة) × ١٠٠.
المصدر: محمود عواد، الإدارة بالأرقام، دار ثقافة، الأمارات، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٩.
١١ – مقابلة شخصية مع زياد طارق حسن، مدير الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٦.
١٢ – محسن حسن، معوقات التعداد السكاني وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص١٠.
١٣ – باسم عبد العزيز عمر العثمان، عدنان عناد غياض العكيلي، مصدر سابق، ص٧٠.
١٤ – باسم عبد العزيز غمر العثمان، التعداد السكاني – الأهداف – الصعوبات – شروط النجاح، ندوة علمية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٢٤/١٠/٢٩.
١٥ – محسن حسن، مصدر سابق، ص١٥–١٨.
* المادة ٤٩ من الدستور العراقي تنص على تكوين مجلس النواب من عدد من المقاعد والأعضاء بنسبة مقعد/عضو واحد لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان.
١٦– دستور جمهورية العراق، الدائرة الإعلامية، الطبعة الخامسة، بغداد، ٢٠١١، ص٢٨.